Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 51, No. 6, 2024

Deanship of Scientific Research

The US presidential Elections: A Democratic Dilemma and a Renewed Electoral Ordeal

Ahmad Fawwaz Ibrahim

Department of Constitutional Law and Political Science, Faculty Law, Hassan I University, Settat, Kingdom of Morocco

Received: 31/5/2023
Revised: 22/8/2023
Accepted: 7/11/2023
Published online: 1/10/2024

* *Corresponding author:*
ahmad.92ibrahim@gmail.com

Citation: Ibrahim , A. F. (2024). The US presidential Elections: A Democratic Dilemma and a Renewed Electoral Ordeal . *Dirasat: Human and Social Sciences*, *51*(6), 355–368.
https://doi.org/10.35516/hum.v51i6.4886

© 2024 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: This study aimed at understanding the representation gap in the presidential elections through the working mechanism of the Electoral College.

Methods: This study used the analytical approach through historical analysis of facts of the American presidential elections and statistical data for a set of results of those elections.

Results: The study results showed the depth of the representation gap that appeared in the results of the previous presidential elections will increase the emergence of challenges in the 2024 elections and beyond, and will not stop the outcomes of the 2020 elections that showed serious defects in American democracy. Despite the improvement of laws regulating this Electoral College work, most of them pour horizontally and are not affected in terms of its creation by excluding the majority and throughout time regardless of the amount of (vertically) suggested amendments on college or its replacement, it has remained trapped in the American Congress offices.

Conclusion: The study noted that demands to reform or abolish the American Electoral College have increased recently. These demands emanated from deepening the representation gap leading to the legitimacy of the President of the United States of America.

Keywords: US presidential elections, electoral college, democracy, direct voting.

الانتخابات الرئاسية الأمريكية: معضلة ديمقراطية ومحنة انتخابية متجددة

أحمد فواز إبراهيم*

قسم القانون الدستوري والعلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحسن الأول، سطات، المملكة المغربية

ملخّص

الأهداف: هدفت الدراسة لفهم فجوة التمثيل داخل الانتخابات الرئاسية الأمريكية من خلال آلية عمل المَجمع الانتخابي.

المنهجية: يتخذ البحث المنهج التحليلي من خلال التحليل التاريخي لوقائع الانتخابات الرئاسية الأمريكية، بالإضافة إلى بيانات إحصائية لمجموعة من نتائج تلك الانتخابات.

النتائج: أظهرت الدراسة أن عمق فجوة التمثيل التي ظهرت في نتائج انتخابات رئاسية سابقة سيزيد من ظهور تحديات في انتخابات عام 2024 وما بعدها، ولن تكبح ما انتجته نتائج انتخابات عام 2020 من أحداث أظهرت عيوبًا جمة في الديمقراطية الأمريكية. وعلى الرغم من التطور الذي لحق بالقوانين التي تنظم عمل المَجمع الانتخابي؛ إلا أن معظمها يصب (أفقيًا) ولا يؤثر فيه؛ من حيث هدف إنشائه بإقصاء الأغلبية، ومرورًا بالزمن رغم كمية التعديلات المقترحة (عموديًا) على المَجمع أو استبداله، إلا أنها بقيت حبيسة مكاتب الكونغرس الأمريكي.

الخلاصة: ازدادت في الآونة الأخيرة المطالبات بإصلاح المَجمع الانتخابي الأمريكي أو إلغائه؛ وهذه المطالبات نتيجة فجوة التمثيل التي تُفضي إلى شرعية رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

الكلمات الدالة: الانتخابات الرئاسية الأمريكية، المَجمع الانتخابي، الديمقراطية، التصويت المباشر.

1. المقدمة

يتميز النظام الانتخابي الأمريكي بأنه من الأنظمة الانتخابية المعقدة، فكثير من المراقبين للانتخابات الأمريكية لا يعلمون كيفية فوز هذا المرشح بالانتخاب، حتى إن استطلاعات الرأي الأمريكية تقول بأن عددًا قليلًا من المواطنين الأمريكيين يفهم الديناميكية التي يتصف بها النظام الانتخابي الأمريكي (ميزل، 2014، ص 13)، كما أنه يتميز بتداخل توقيته؛ إذ يُصادف أن يأتي وقت يذهب فيه المواطن لكي يصوت على الانتخابات التي تضم انتخاب السلطة التشريعية (الكونغرس)، بالإضافة إلى الانتخابات الرئاسية، وقد يذهب المواطن لكي يصوت على انتخاب (الكونجرس) في السنوات غير الانتخابية؛ وذلك يعود لاختلاف النصاب القانوني لكل من مجلسي الكونغرس الأمريكي، (مجلس النواب سنتان/مجلس الشيوخ ست سنوات) والانتخابات الرئاسية أربع سنوات، وذلك حسب المدة التي حددها الدستور الأمريكي (U.S constitution, 1787, Article 1, S: 2-3).

وللنظام الانتخابي الأمريكي مجموعة من الجوانب المهمة التي تُحول الإرادة الشعبية إلى سياسة حكومية، وذلك من خلال اختيار الرئيس القادم عن طريق المَجمع الانتخابي، واختيار النواب في دوائر أحادية العضوية تُحدد جغرافيًّا، ولا يشترط في الفائز الحصول على الأغلبية، بل يعتمد حصوله على الأكثرية للفوز، فرغم افتخار المواطنين الأمريكيين بالنظام الانتخابي الخاص بهم، إلا أن أغلب المواطنين الذين يشرعون للتصويت في يوم الانتخابات الرئاسية لا يدركون كيف يعمل هذا النظام الانتخابي.

قد لا تتصف الانتخابات الأمريكية بالتأخير أو الخلاف الحاد على عدّ الأصوات أو عدم دقة احتسابها، أو فظاعة المناورات الحزبية المتنافسة، ولا حتى على صعيد المخالفات والاحتيال، إذ دائمًا ما تزدحم أروقة المحاكم لتقديم الطعون في العملية الانتخابية، وهو ما نراه في مختلف الانتخابات في الأنظمة السياسية المختلفة (Testi, 2001:415)؛ ولكن تكمن الجلبة والمعضلة الأساسية في الانتخابات الرئاسية الأمريكية في حقيقة تمثيل (الإرادة العامة) تمثيلًا حقيقيًا عبر الاقتراع غير المباشر والمعروف بالمَجمع الانتخابي (Electoral College).

غالبًا ما تُحيل الأدبيات السياسية إلى أن رأس السلطة التنفيذية يُنتخب انتخابًا مباشرًا من قبل أغلبية الشعب، ولكن كان لواضعي الدستور الأمريكي رأي آخر، فرغم كون الدستور الأمريكي يبدأ بديباجيته، عبارة (نحن الشعب)، إلا أن أول انتخابات رئاسية شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية عام 1789م لم تشهد تصويتًا مباشرًا على الرئيس، واعتمدت فقط ولايات (ديلاوير وبنسلفانيا وماريلاند وفيرجينيا) على الانتخاب المباشر (Dixon, 1950:215).

هذه المعضلة القديمة الحديثة للديمقراطية الأمريكية، تعود في أصولها إلى ما سعى إليه واضعو الدستور في مؤتمر (فيلاديلفيا)، حيث "أرادوا خلق حكومة جديدة تكون نشاطاتها غير متأثرة بالضغوط الشعبية، ويبدو أن نظام المَجمع الانتخابي قد صُمم من قبلهم بهدف أن يتم انتخاب الرئيس من قبل الشعب؛ ولكن بدون أن تكون خياراتهم متأثرة بالتحزبات السياسية، ولذلك جاءت فكرة الانتخاب الشعبي غير المباشر للرئيس من خلال هيئة وسيطة" (الغامدي، 2021، ص 76).

اختار واضعو الدستور الأمريكي هذا الحل (Longley, 1974:64)، وتمثلت الأسباب وراء اختيار الطريقة غير المباشرة في اختيار الرئيس آنذاك في شعور واضعي الدستور بأن المواطنين لم يمتلكوا بعد المعرفة الكافية لاتخاذ القرار السليم في اختيار رئيسهم، والخشية من أن الانتخاب المباشر نتيجة عدم المعرفة تلك ستفضي إلى عدم اختيار الكفء المناسب لمنصب الرئيس، وأيضًا الخشية من عدم اتفاق المواطنين على شخصية واحدة لهذا المنصب، وذلك في ظل دولة ناشئة واسعة تفتقر لبُنية تحتية جيدة، وفي ظل تناقضات عميقة داخلية تعيشها الولايات الشمالية مع الجنوبية (the Harvard Law Review Association, 2001:2528).

لم يغب عن ذهن واضعي الدستور أخطاء المجالس التشريعية التي كانت تدير شؤون المستعمرات في مرحلة التبعية لبريطانيا، ولهذا عمدوا بعد انفكاك سيطرة البريطانيين على تلك المستعمرات إلى الاعتماد على إدارة الذات، والمحافظة على الاتحاد الذي تكون خلال مرحلة النضال من أجل الاستقلال، وكانت من بين المشاكل الكبرى التي واجهها هؤلاء بالتأكيد مسألة شكل النظام السياسي الجديد، والطريقة الانتخابية المثلى التي سَتفيض إلى ترأس هذا النظام السياسي.

ولحل هذه الإشكاليات التي بقيت عالقة نتيجة نظام الطوارئ الذي كان معمولًا به قبل عام (1787)، دعا مُمثلو خمس ولايات لعقد مؤتمر شامل لمناقشة بنود الاتحاد، الأمر الذي تَم فعلًا في مؤتمر (فيلادلفيا) عام 1787، ودارت مناقشات حادة بين الولايات الثلاث عشرة خلال الفترة الممتدة من شهر مايو وحتى سبتمبر، حول مواضيع أساسية، نحو: هل يتكون (الكونغرس) من مجلس واحد أم اثنين؟ وهل يتم احتساب عدد العبيد في تمثيلية هذا المجلس -بالرغم من اتفاق الجميع على عدم السماح للعبيد بالتصويت، وانتهت المسألة إلى حساب ثلاثة أخماس المواطنين العبيد ضمن عدد سكان الولاية- أما الموضوع الأخير فتمحور حول الصلاحيات الممنوحة سواء للحكومة الاتحادية أو الفيدرالية (عواد، 2010، ص 47-50).

"تم التصديق على الدستور من قبل إحدى عشرة ولاية في البداية وصادقت الولايات الثلاثة عشرة بكاملها عليه بعد سنة، أقرت إحدى عشرة ولاية (كونغرس المواد الفدرالي) لتكون أساسًا للحكومة الجديدة، ودعوا الولايات إلى عقد الانتخاب قبل أن تبدأ العملية. وحلّ الكونغرس عندئذ نفسه في الرابع من مارس عام 1789 في نفس اليوم الذي بدأت فيه الجلسة الأولى للكونغرس الفدرالي، وتم تنصيب جورج واشنطن رئيسًا للولايات المتحدة بعد شهرين من تاريخيه" (العبود، 2017، ص 61).

من نواحٍ عديدة، تُعَدّ الرئاسة مركزًا للعملية السياسية الأمريكية، فولاية الرئيس التي تبلغ مدتها أربع سنوات تشكل نوعًا من التقويم الدوري للأحداث السياسية الأمريكية، وتعد عملية الاختيار الرئاسي معقدة للغاية، فهي تنطوي على عدد كبير من الانتخابات الأولية، والاتفاقيات التي تبدو فوضوية، والتصويت على مستوى البلاد، وتعقيدات المَجمع الانتخابي الذي يكون آخر العمليات لانتخاب الرئيس.

بعد مئة وثمانين عامًا من تاريخ إصدار الدستور، دعا الروائي الأمريكي الشهير (جيمس أ.ميشينر) في كتابه (Presidential Lottery: the Reckless Gamble in Our Electoral System) الشعب الأمريكي إلى التفكير بتغيير نوع الماكينة الدستورية التي يريد -الشعب- دعمها بالتعديل، واتخاذ إجراءات حتى يتم التغيير بحلول موعد الانتخابات الرئاسية عام 1976، كأقصى حد، إن لم يكن بحلول عام 1972، وخلص إلى أنه "إذا أصررنا على اليانصيب المتهور الحالي (الانتخاب غير المباشر)، فإننا نستحق المعاناة التي ستُجلب علينا في النهاية " (Schmidt, 2002:203-204). بعد خمسة عقود ونيف من تلك المقولة هل لازالت تلك معاناة المواطنين الأمريكيين مع كل انتخابات رئاسية؟

2. مشكلة الدراسة

نشأ المَجمع الانتخابي وترعرع في كنف الولايات المتحدة الأمريكية، وهو المثال البارز لخصوصية الديمقراطية الأمريكية؛ فهو تقليد (عُرف انتخابي) بدأ منذ العمل بالدستور الأمريكي عام 1787. يكتنف الطريقة التي يعمل بها هذا المَجمع الكثير من الغموض، سواء من حيث آلية عمله أو القوانين التي تُنظم مقتضياته، ناهيك عن كمية الاتهامات الموجهة إلى هذه الطريقة، بوصفها لا تناسب هذا العصر، وعليها اتجه البعض نحو الشروع بتقديم تعديلات إما بصدد استبدال المَجمع الانتخابي أو تحديث طُرقه التي تُفضي إلى شرعية رئيس الولايات المتحدة الأمريكية؛ وبناء عليه، يُحاول البحث الإجابة على الإشكالية التالية: **هل يسير المَجمع الانتخابي على عكس خُطى إرادة المواطنين بانتخاب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية؟**

3. خطة الدراسة

قُسمت الدراسة إلى محورين أساسيين. تطرقت الدراسة في المحور الأول للانتخابات التمهيدية التي تَعد لها الأحزاب السياسية الأمريكية العُدة من أجل خوض غمار الانتخابات، في حين يحاول المحور الثاني تحديد بعض نقاط محنة الديمقراطية الأمريكية، من خلال الكشف عن الأزمة الدستورية التي واكبتها تراكمات العملية الانتخابية على مدار سنوات طوال.

4. المحور الأول: الانتخابات التمهيدية مُمهدة لمعضلة ديمقراطية

يكشف هذا المحور عن مدى عمق فجوة التمثيل؛ سواء من حيث إقصاء إرادة المواطنين في بعض الولايات من المشاركة في الانتخابات، أو حتى عدم الاكتراث بتلك الأصوات من خلال التفويض الذي يحصل عليه (الناخب الكبير) بتصويته لمرشح مختلف عما انتُخب لأجله.

- **أولًا: الانتخابات التمهيدية معززة لفجوة التمثيل**

تجري الانتخاب التمهيدية من أجل تقليل عدد المرشحين لمنصب الرئيس ونائبه داخل الحزب، وتعد وسيلة يتبعها حزب أو تجمع سياسي لتسمية المرشحين من أجل انتخابات عامة أو فرعية (العبود، 2017، ص 182)، فالناخبون الأساسيون لا يقررون على نحو مباشر من سيكون المرشح، لكنهم بدلًا من ذلك يختارون المندوبين الذين يختارون بالفعل المرشحين، فمن المهم معرفة كيفية ترجمة أصواتهم إلى مندوبين (Geer, 1986:1007).

هنالك أربعة أنماط تتبعها الولايات لحساب هذه الأصوات وهي (التمثيل النسبي/proportional representation) فالولايات التي تستعمل هذا النمط توزع المندوبين بين المرشحين بما يتناسب مع حصتهم في التصويت، والنمط الثاني فهو (الفائز يأخذ المزيد/ winner-take-more) الذي تم تبنيه للمنافسة الديمقراطية في عام 1984، إذ يخصص المندوبون للمرشحين حسب منطقة الكونغرس بما يتناسب مع حصتهم في التصويت، لكن الفائز في المنطقة يحصل على مندوب مكافأة، أما النمط الثالث (الفائز يأخذ كل شيء/winner- take-all) فجميع أصوات مندوبي الولاية تذهب إلى المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات على مستوى الولاية، وأما النمط الأخير فهو فيما يسمى (الثغرة أو الفجوة/ loophole) ومفاده أن الفائز يأخذ كل شيء من قبل توزيع الكونغرس (Geer, 1986:1008).

تبرز الإشكالية الأولى في الانتخابات التمهيدية في تمثيلية المواطنين الأمريكيين؛ من خلال غياب المشاركة الكاملة في هذه الانتخابات؛ إذ أصبحت الأحزاب وحدها، في الواقع، من تصوت في الانتخابات التمهيدية أو المؤتمرات الحزبية (Geer, 1986:1017)، وتختلف درجة (الأهلية الانتخابية) من خلال أربعة أنواع أساسية من القواعد التي تعمل بها الأحزاب في الانتخابات التمهيدية باختلاف الولاية التي تجري بها تلك الانتخابات؛ وما يعنينا هنا هي "الانتخابات التمهيدية المغلقة" التي تُقصي المواطنين غير المسجلين ضمن حزب ما من الاقتراع والمشاركة في هذه الانتخابات، وتضم ثلاث عشرة ولاية من بينها (فلوريدا- نيوجيرسي، نيويورك) (العبود، 2017، ص 182-184).

تُعد الانتخابات التمهيدية فكرة سياسية بارزة داخل النظام الانتخابي الرئاسي الأمريكي؛ لكن الانتخابات التمهيدية المغلقة تظل تؤدي إلى "إضعاف الأحزاب الصغيرة والمستقلين...، والجانب الأكثر حدة لهذا التصنيف في عملية الانتخاب هو تأثيره في المرشحين أنفسهم...، ففي النظام المغلق يجب على المرشح أن يعتمد على الموالين الأقوياء الذي ينتمون إلى أقصى حد من الطيف الأيديولوجي الذي يمثله، أما في النظام المفتوح فعلى المرشح أن يتحرك نحو الوسط أملًا في الحصول على الأغلبية" (العبود، 2017، ص 195).

تتمثل الإشكالية الثانية للانتخابات التمهيدية في مسألة غياب المنافسة الحقيقية بين المرشحين؛ نتيجة التقويم الانتخابي للولايات، ما يعمق فجوة التمثيل بين الولايات التي تصوت مُبكرًا وبين تلك المتأخرة. على سبيل المثال تبدأ ولايتا (أيوا، ونيوهامبشر) هذا التقويم الانتخابي، وتؤثر نتائج تلك الولايات على تسمية المرشحين للرئاسة، فيتركز الزخم الإعلامي والمادي على مرشحي تينك الولايتين، ما يُترجم في نهاية المطاف إلى انتصارهم في السباق الرئاسي، في حين مثلًا تُعقد الانتخابات التمهيدية في نهاية التقويم الانتخابي مثل ولايتي (كاليفورنيا) و(نيوجرسي) الأعلى كثافة سكانية دونما تأثير لتلك النتائج في حال كانت النتائج شبه محسومة كما حصل في الانتخابات التمهيدية في عام 2004 في ولاية (نيوجرسي) بعدما أصبح (جون كيري) غير قابل للمنافسة (Thompson, 2010:219).

يُعَدّ ناقدو الديمقراطية الأمريكية أن منح أي ولاية هذا الامتياز هو بمثابة امتياز غير عادل؛ نظرًا إلى أن هذه الولايات لا تُمثل مجموع المواطنين (الأمة الأمريكية)، إلى جانب أن الانتخابات التمهيدية داخل تينك الولايتين لا تشمل مواطني الولايتين كافة، وهو ما يخلق نزاعًا بين مُختلف الولايات حول قواعد الانتخابات التمهيدية على نحو خاص وتجاه الديمقراطية على نحو عام، وتحويل الانتخابات من تنافسية إلى قتالية (battleground) يُعزز من الفجوات بين تلك الولايات، خصوصًا تلك الولايات متأرجحة النتائج بين الحزبين الكبيرين (Kleinfeld, 2022).

وفي محاولة تضييق فجوة التمثيل ومحاولة تصحيح المسار الانتخابي التمهيدي، قُدمت مجموعة مقترحات لإصلاح الانتخابات التمهيدية، كان آخرها خطة (ضبط الوقت/ Timing Adjustment) عام 2008، التي تتعلق بمعاقبةالولايات التي أجرت الانتخابات التمهيدية على نحو مبكر بإرسال مندوبين أقل للمؤتمر الوطني (العبود، 2017، ص 191-193).

إن مُجمل مقترحات إصلاح طريقة عمل الانتخابات التمهيدية، تكشف عن مجموعة من العيوب، أولها أنه وبالرغم من عراقة الديمقراطية الأمريكية عامة، والنظام الانتخابي بخاصة؛ إلا أن النظام السياسي لم يستطع التعامل مع معضلة التمثيل داخل الولايات على نحو كامل، وبقيت أغلب الحلول لتصحيح هذا المسار مُجرد اقتراحات دون تفعيل. ثاني هذه العيوب ضغط الفصل بين الحياة السياسية (الاختيار الديمقراطي) وبين الحياة الاقتصادية المرتبطة أساسًا بتراكم رأس المال؛ إذ يؤدي هذا الفصل إلى إبطال أغلب المُقترحات الإصلاحية، سواء صوت المواطن "باللون الأحمر أو باللون الأبيض، فإن هذا ليس له أية أهمية ما دام مستقبلك لا يخضع لاختيارك الانتخابي ولكنه يخضع لتقلبات السوق" (أمين، 2010، ص 7-8).

إن الإشكالية الثالثة التي تتصل بمسألة مُعضلة التمثيل تتعلق بتاريخانية بناء النظام الانتخابي نفسه، وهو عائد بدرجة كبيرة إلى الميكانيزمية التي وضعها مؤسسو الدستور، بحيث سمحوا للأحزاب المتنافسة بالسيطرة على النظام نفسه دونما تقديم تقييدات دستورية أو تعديلات قانونية لاحقة - كما سنرى لاحقًا- تؤدي إلى فشل سيطرة الأحزاب على النظام الانتخابي. كما أن طبيعة تعقيد النظام الانتخابي نفسه عمقت أزمة تمثيل المواطنين، من خلال ضبابية الجهة الرسمية المسؤولة عن الانتخابات التمهيدية، واختلاف طبيعة القوانين التي تنظم الانتخابات، وتعدد طرائق الانتخاب نفسه من ولاية لولاية أخرى (Gerber&Morton, 1988:322)، لتُعَبر الإشكالات عن عوامل مُهدة تظهر أزمة الديمقراطية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وتؤدي إلى شعور المواطنين الأمريكيين بأن التصويت لا يُسهم على نحو كبير في تحقيق مآلاتهم.

هذا ما تؤكده الأرقام والإحصائيات؛ حيث تُشير المراكز العالمية لقياس الديمقراطية إلى عمق الأزمة والتراجع التدريجي للديمقراطية داخل الولايات المُتحدة الأمريكية، فعلى سبيل المثال، صَنفت وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة لمجلة (The Economist) الديمقراطية الأمريكية ضمن نطاق (الديمقراطية المُعيبة/flawed democracy)، وأيضًا حَددَ المعهد الدولي الأوروبي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية بأن الديمقراطية داخل الولايات المُتحدة الأمريكية في تراجع حاد، وهو ما تؤكده مُنظمة (فريدم هاوس/Freedom House) حينما تصف الديمقراطية الأمريكية بأنها من أسرع الديمقراطيات هبوطًا في تصنيفاتها (Kleinfeld, 2022).

- **ثانيًا: مدى التزام الناخب الكبير**

اليوم الانتخابي في الولايات المتحدة الأمريكية هو اليوم المنصوص عليه قانونًا في الدستور من أجل الانتخابات العامة، فبعد اختيار كل حزب لمرشحيه في السباق الرئاسي ونائبه، يبدأ السباق الرئاسي الحقيقي بين المرشحين. واليوم الذي تجري فيه الانتخابات العامة يصادف يوم الثلاثاء الذي يأتي مباشرة بعد أول إثنين من شهر نوفمبر، وبذلك يُدعى الشعب الأمريكي لانتخاب (الناخبين الكبار) طبقًا للطريقة الانتخابية التي تُحددها كل ولاية، وينتخب هؤلاء ليصبحوا ممثلين عن تلك الوليات، بحيث يكون عددهم مساويًا لعدد أعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ (العبود، 2017، ص 172).

تُعَدّ هذه المرحلة الحاسمة في اختيار رئيس الولايات المتحدة؛ فاختيار الناخبين الكبار يُعد اختيارًا مسبقًا لرئيس الدولة؛ باعتبار أن الناخبين الرئاسيين قد أعلنوا مسبقًا التزامهم بتأييد أحد المرشحين للرئاسة. ولكن هل يكون الناخبون الكبار بالفعل مُلزمين بالاختيار حسب رغبات الإرادة العامة التي انتخبتهم؟ وهل يكون هذا الالتزام مقيدًا ضمن الدستور الفيدرالي أو حتى القوانين الداخلية للولايات؟

إن مسألة الالتزام، أو إلزام (المَجمع الانتخابي) بالتصويت بحسب الثقة التي منحتهم إياها الإرادة العامة، ليست مسألة نص عليها الدستور الأمريكي على نحو صريح، وبقيت قائمة وممكنة الحدوث؛ لأن الاتفاق بين الناخب الكبير وبين من صوت له قائم على الاتفاق الشكلي (ميتافيزيقي) وليس قانونيًا، وأقصى ما يمكن اتخاذه من إجراءات ضد هذا الناخب غير الملتزم هو إدانة سلوكه (DeWitt & Schwartz, 2016:792-794).

يمارس الناخبون الكبار السلطة التقديرية نيابة عن أولئك الذين يمثلونهم واختاروهم. إن هذا الممثل (الناخب الكبير) مخول ليكون "وكيلًا حرًا" يتبع ما يعتبره صحيحًا أو عادلًا بناء على قناعاته أو مبادئه، أو حتى ما يمليه عليه ضميره، ولا يتعامل على أنه (وَصي) ومندوب عن الأصوات التي أوكلها إياه مجموعة من الناخبين داخل الولاية لانتخاب مرشح بعينه، وأنه -الناخب الكبير- بتعبير (Hanna Pitkin) "مجرد انعكاس ميكانيكي أو توصيل لرغبات الناخبين" (Whittington, 2017:909).

عُرضت قضية (الناخب غير الملتزم/Faithlessness or Uncooperative)* على المحكمة العليا عام 1952 التي قَضت لمصلحة قوانين الولايات التي تُلزم الناخبين بأن يصوتوا لمصلحة المرشح الفائز في ولاياتهم. ورغم قرار المحكمة العليا هذا، إلا أنه في "انتخابات 2000 مثلًا، امتنعت الناخبة بربارا سيمون من مقاطعة كولومبيا عن التصويت في المَجمع الانتخابي، بالرغم من تعهدها السابق بانتخاب المرشح آل غور" (العبود، 2017، ص 213)، وكان آخرها انتخابات عام 2016 التي خالف فيها ثلاثة (ناخبين كبار) اتفاقهم أو عهدهم بالتصويت للمرشحة (هيلاري كلينتون).

حدثت تسع حالات بالمجمل قام فيها الناخبون في المَجمع الانتخابي بتغيير أصواتهم؛ وأصدرت المحكمة العليا الأمريكية عام 2020 في القضية المعروفة باسم (Chiafalo v. Washington) قرارا بمعاقبة الناخبين لمخالفتهم تعهدهم والتصويت لصالح شخص آخر غير المرشح الرئاسي الذي فاز بالتصويت الشعبي لولايته (Chiafalo v. Washington, Certiorari to the supreme of Washington, Chiafalo v. Washington,, 2020)، ولكن رغم ذلك يظل الناخبون في الولايات التي لا تنص على عقوبات حول هذا الأمر أحرارًا في تغيير أصواتهم (Liptak, 2020).

حتى في الولايات التي تنص على معاقبة هؤلاء؛ فقد يصوت الناخبون عكس تعهداتهم، والسبب ليس الخوف من الملاحقة القضائية؛ ولكن لتمتع الناخبين بالولاء للحزب السياسي، فهم يخشون فقدان ثقة الحزب بهم أكثر من خوفهم من الاتهامات القضائية، وهو ما يُعد مأزقًا حقيقيًا أمام عدم المبالاة بما تُريده الإرادة العامة، وتحديًا صارخًا لتعريف الديمقراطية بأنها "حُكم الشعب". وبالرغم من ندرة إمكانية حدوث تغيير واضح في نتائج التصويت لهؤلاء الناخبين، تبقى هذه المعضلة تُشكل منحدرًا خطرًا أمام ديمقراطية الانتخابات الرئاسية في المُستقبل (POLITICO MAGAZINE, 2020).

عُقبَ الإعلان عن فوز (هيلاري كلينتون) في نتائج التصويت الشعبي على المترشح (دونالد ترامب)، حَثَّ (دانيال بريزنوف) الناشط السياسي أعضاء المَجمع الانتخابي -الناخبين الكبار- الذين كانت أغلبية أصواتهم متجهة نحو (ترامب) على تغيير وجهة أصواتهم لصالح (كلينتون)، وأنشئ موقع إلكتروني (change.org) حَمل ملايين التواقيع التي تؤيد هذا الفعل؛ بحجة أن ترامب كان "غير لائق للخدمة أو خطر على الدستور"، وأن الشيء "الدستوري أو الوطني" بالنسبة للناخبين هو حرمانه من الرئاسة (Whittington, 2017:912-913).

إن مثل هذه الحجج والأفعال قد لا تلقى صدى واسعًا داخل المَجمع الانتخابي؛ ولكنها تتيح بنفس الوقت آلية لحرمان مترشح رئاسي من الفوز بالسباق؛ وذلك حسب مقتضيات ومبادئ، وربما أهواء الناخبين الكبار، الذين قد لا يلتزمون بالتصويت بحسب ما انتُخبوا لأجله، وهو ما قد يفتح مجالًا في سباقات رئاسية قادمة لاستخدام مثل هذه الآلية لإقصاء مرشح ما، وبقي الدستور صامتًا عنها -إلى الآن-، وألحقها القضاء الأمريكي بقرارات غير مجدية لمعاقبة مثل هؤلاء*.

ربما يجب أن نطرح الأسئلة بعد عرض هذه القضية، هل من المحتمل أن يحدث مثل هذا المأزق الانتخابي ويشكل فارقًا في نتائج التصويت على الانتخابات الرئاسية الأمريكية، ويكون معاكسًا للإرادة العامة؟ هل من المحتمل أن تكون عواقب الفعل هذا وخيمة على النظام السياسي ككل؟ وهل هنالك انتخابات سابقة شكلت مأزقًا للنظام السياسي الأمريكي؟

- **ثالثا: مُعضلة الانقسام بين إلغاء المَجمع الانتخابي أو إصلاحه**

دائمًا ما يتعرض (المَجمع الانتخابي) للنقد، بخاصة في حالة الولايات المُتحدة الأمريكية، التي تُعد من أكبر مصدري (الديمقراطية) وأكثرها تبنيا لها، وعليه فقد قدمت مجموعة من الاقتراحات، سواء لإصلاحه أو إلغائه، كانت أبرز تلك المقترحات: خطة النسبية، وخطة الدائرة الانتخابية، وخطة التصويت المباشر (الغامدي، 2021، ص 86-87)، ولكن على الرغم من كمية الانتقادات الكثيرة الموجهة إلى هذا النظام إلا أنه دائما ما ينجح في الصمود أمام تلك المقترحات، فما هي هذه التحديات التي تواجه إصلاحه؟

يتعلق التحدي الأول أمام إصلاحه بصعوبة تعديل الدستور الأمريكي ذاته (Gringer, 2008:182-183)؛ إذ يتطلب إلغاؤه أو حتى إصلاحه موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ والنواب على المقترح، من ثم مصادقة ثلاثة أرباع المجالس التشريعية الوطنية عليه (Miller & Edwards, 2012:22)، وكل

* الناخب غير الملتزم: هو الناخب الذي لا يصوت على مرشح حزبه، أو أنه يمتنع عن التصويت.

* بل ذهب البعض إلى أبعد من صمت الدستور والقرار القضائي الأمريكي في قضية الناخب غير الملتزم؛ إذ دعت عُمدة مدينة (شارلوتسفيل) في ولاية (فرجينيا) إلى التخلي عن مصطلح الناخبين غير الملتزمين (Faithlessness) وإبداله بالناخبين الواعين أو أصحاب الضمير (conscientious)، ومنحهم الموارد والحماية اللازمة، ودافع (لورانس ليسيج) من كلية الحقوق بجامعة هارفارد عن استعداده لتقديم "دعم قانوني شديد الصرامة لأي ناخب كبير يرغب في التصويت بما يمليه ضميره، بحجة أنهم أحرار في الاختيار، وذلك لحرمان (ترامب) من الفوز بالرئاسة الأمريكية. للمزيد انظر:

Whittington, K. E. (2017). Originalism, Constitutional Construction, and the Problem of Faithless Electors. Arizona Law Review, 59(4). pp. 916-917.

الولايات وبخاصة تلك الصغيرة ستعارض الذهاب إلى إصلاح المَجمع الانتخابي عبر التصويت المباشر للرئيس؛ بسبب الأصوات الإضافية الممنوحة لها (صوتان إضافيين)، إلى جانب أن الولايات ذات الكثافة السكانية العالية ستعارض أيضًا هذا الإصلاح؛ لأنها ستفقد ضخ الموارد والاهتمام من قبل المرشحين (Gringer, 2008:219).

أما التحدي الثاني الذي يَحول دون إصلاح المجمع الانتخابي؛ فيتمثل في سيطرة الحزبين الكبيرين على الحياة السياسية الأمريكية؛ "لأن من شأن التحول إلى الانتخاب المباشر للرئاسة أن يهدد هيمنتها على المشهد السياسي من خلال تسهيل ظهور أحزاب ثالثة منافسة أو تعزيز ظاهرة المرشحين المستقلين" (الغامدي، 2021، ص 92)، ولهذا تجد نسبة المشاركة الانتخابية ضعيفة على نحو خاص في الولايات التي تُعَدّ محسومة لأحد الحزبين الكبيرين؛ نتيجة شعور المُقترعين بأن النتائج محسومة سلفًا لصالح أحد الحزبين (العبود، 2017، ص 221).

في حين يتعلق التحدي الثالث بالمخاطر غير المدروسة، التي قد تؤدي إلى إلغاء المجمع الانتخابي، وقد تخلق مؤسسات سياسية تؤدي إلى تقويض خصوصية النظام السياسي الأمريكي، أو انقسامات حادة داخل المجتمع يؤدي إلى فقدان استقرار النظام السياسي نفسه، وبناء على هذا فإن الاتجاه العام لدى المتخصصين* يتجه نحو بقاء هذا النظام نتيجة النتائج غير المحسوبة لاستبداله؛ وعليه فإنه يبدو لدى هؤلاء أن نهج الإصلاح الحذر أكثر نفعًا من استئصال المَجمع على نحو تام، حيث قد تكون معالم استئصاله غير معروفة أو عكسية (Goldstein, 2009:44).

يذهب أنصار المَجمع الانتخابي إلى أن المحافظة عليه هو حفاظ على إرث النظام الديمقراطي الفيدرالي الذي وضعه مؤسسو الدستور، ويُعَدّ إلغاؤه أو إصلاحه بمثابة طعنة لقلب هذا البناء الفيدرالي، الذي سيؤدي إلى تغول الحكومة المركزية على حساب باقي الولايات. في حين يرى المعارضون للمَجمع الانتخابي أن تعقيدات النظام نفسه، والحرمان الغامض من حق الاقتراع عند بعض الولايات -كما رأينا في المعضلة الأولى- وعدم التوافق بين نتيجة الاقتراع الشعبي وبين اقتراع المَجمع الانتخابي -كما سنرى لاحقًا- بالإضافة إلى الضبابية وعدم وضوح الجهة المخولة عن الانتخابات نتيجة توزيع المسؤولية بين الولايات، هي من أهم الأسباب التي دعتهم لترك هكذا أسلوب انتخابي (العبود، 2017، ص 220-222).

قد لا يكون من السهل حصر التحديات التي تواجه المجتمع الأمريكي وتحول دون إصلاح أو إلغاء المَجمع الانتخابي، ولكن من المؤكد أن هذا الأمر خلقَ انقسامًا داخل المجتمع على نحو عام، وبين المتخصصين على نحو خاص حول "من يرى أن نظام المَجمع الانتخابي معقد وغير ديمقراطي، وقد عفا عليه الزمن وينبغي التخلص منه والتحول إلى نوع من الانتخاب الشعبي المباشر، ومن يرون أنه ما يزال يقوم بدور مهم في الانتخابات الرئاسية..." (الغامدي، 2021، ص 95-96)، ولهذا تُشكل مجمل هذه التحديات مُعضلة ديمقراطية تواجه النظام السياسي والمجتمع الأمريكي، وتخلق مزيدًا من المِحن الانتخابية نتيجة هذا الانقسام الحاد.

5. المحور الثاني: مِحنة انتخابية مُتجددة

يحاول هذا المحور الإجابة عن التساؤلات السابقة من خلال إبراز العديد من نقاط المِحن التي يعيشها النظام السياسي الأمريكي جراء الانتخابات الرئاسية الأمريكية، ففي المقام الأول يبرز موقع الدستور الأمريكي كدليل دامغ على المعضلات السابقة، ومن ثم تعرج الدراسة إلى وضعه على ميزان التفضيل الديمقراطي؛ لتبيان الكفة التي يَرجح لها هذا الميزان (المَجمع الانتخابي أم إرادة المواطنين)، في حين تحلل الدراسة نتائج انتخابية سابقة لاستقراء أزمات قد تعيشها الانتخابات الرئاسية المُقبلة.

- **أولًا: انتخابات رئاسية ومأزق دستوري**

كان وراء اختيار واضعي الدستور الأمريكي طريقة الانتخاب غير المباشر عبر هيئة وسيطة (المَجمع الانتخابي) أسباب كثيرة، من ضمنها الابتعاد عن سيطرة الأحزاب السياسية، لكنَّ أثرها لم يدم طويلًا؛ إذ تحولت وظيفة المَجمع الانتخابي بعد انتخاب عامي (1796م و1800م)؛ إذ جاءت انتخابات عام 1800 لتبدأ بتكريس وتعزيز مبدأ التنافسية بين الأحزاب السياسية في الانتخابات القادمة دونما اعتبار لمعيار الكفاءة لهذا المنصب، وهو ما أراده واضعو الدستور الأمريكي من فكرة المَجمع الانتخابي (Clayton, 2007:30).

توقع (ماديسون) أحد مؤسسي الاتحاد الفيدرالي أن الدستور لن يستمر طويلا. كانت الفترة بأكملها تقريبًا بين التأسيس والحرب الأهلية بمثابة شهادة على تشخيص ماديسون لعدم اكتمال الدستور، فالحرب الأهلية في حد ذاتها دليل دامغ تقريبًا على أنه كان مصيبا (Zuckert, 1992:75)، ولا شك في أن مُجمل التعديلات الدستورية (27 تعديلًا) جاءت نتيجة التكييف مع الوقائع التي مر -وقد يمر- بها النظام السياسي الأمريكي.

جاءت انتخابات عام (1800) لتوضح عمق الانشقاق بين الولايات المشاركة في الاتحاد الفيدرالي؛ فقد شكلت النتائج الانتخابية أول مُعضلة ديمقراطية واجهت الدستور الأمريكي، إذ كتبَ أحد الجمهوريين بعد هذا المأزق الدستوري بأن" هذه الانتخابات ستثبت بوضوح، ما إذا كان شكل الاتحاد الفيدرالي يستحق التنافس لتقرير المصير المستقبلي إلى حد ما". لقد كانت هذه الانتخابات بالنسبة إلى الكثيرين الانتخابات الأخيرة، حتى (لجون آدمز)

* انظر على سبيل المثال: Larry J. Sabato, More Perfect Constitution: Why the Constitution Must Be Revised: Ideas to Inspire a New Generation (New York: Walker Publishing Company, 2007)، الذي يذكر به منافع المَجمع الانتخابي ويدعو إلى إصلاحه وليس إنهائه.

الذي افترض أن بعض زملائه يرغبون في تدمير الاتحاد الفيدرالي، للعودة إلى نقطة البداية وهي دستور جديد (Freeman, 1999:1970-1971).

كانت المُعضلة في انتخابات عام (1800) أن نتائجها جاءت بحالة تساوٍ في الأصوات في المَجمع الانتخابي، إذ حصل (جفرسون) مرشح الرئاسة عن الحزب (الديمقراطي-الجمهوري) آنذاك مع منافسه في الحزب الاتحادي (آرون) على عدد الأصوات نفسه (73 صوتًا). كانت الأزمة تكمن في أوراق الاقتراع، التي لم تميز بين مرشح الرئاسة ومرشح النائب، ولم يكن المشرع الأمريكي قد تنبه لتلك الحالة التي قد تحدث، فتم اللجوء إلى مجلس النواب المنتهية ولايته، واستطاع (جفرسون) الفوز في تلك الانتخابات، ليتم التعديل الثاني عشر عام 1804 على المادة الثانية، على نحو يفصل بين ورقتي الاقتراع (ورقة اقتراع لمنصب الرئيس وورقة اقتراع لمنصب نائب الرئيس) (الغامدي، 2021، ص 77).

بدا كأن الدستور يتكيف مع الحالة التي تتطلبها العملية الانتخابية للرئاسة الأمريكية؛ ولكن بقي القلق بشأن الدستور والعملية السياسية مستمرًا حتى بعد الخروج من أزمة انتخابات عام 1800، وتأجل الصراع الذي نشب في هذه الانتخابات إلى أجل آخر، ولكن في حالة الدستور، استمرت الشكوك حول تفرده الأرستقراطي لعقود بعد دخوله حيز التنفيذ، وتعود هذه الفكرة إلى الحياة مع كل أزمة سياسية يمر بها النظام السياسي الأمريكي (Freeman, 1999:1989).

كان التعديل الرابع عشر (1868) بلا شك الجزء الأكثر ديناميكية في دستور الولايات المتحدة، فقد تم اعتماد هذا التعديل كجزء من موجة من التشريعات (العمودية) في أعقاب الحرب الأهلية الأمريكية، وسبقه التعديل (الثالث عشر) الذي عمِد إلى إلغاء الرق والعبودية، فدفعت الأحداث بسرعة الجمهوريين الذين كانوا يسيطرون على الكونغرس إلى التفكير في السلطة التي منحها التعديل الثالث عشر للحكومة العامة؛ لأنه في أعقاب التحرر، بدأت الولايات الجنوبية بتمرير القوانين التي أصبحت تعرف باسم الرموز السوداء (Black codes)*؛ ليؤسس هذان التعديلان للتعديل الخامس عشر، الذي سيؤثر في حسابات الانتخابات الرئاسية الأمريكية المستقبلية ومجراها، من خلال منع الولايات من إنكار حق الاقتراع بسبب العرق أو اللون أو حالة العبودية السابقة* (Coleman, 1910:423).

اثرت التعديلات الدستورية (13-14-15) على مجرى الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي جرت منذ عام 1864 حتى عام 1872، لتعلن صحيفة (The New Orleans Tribune) عُقب هذه التعديلات أنه قد "بدأنا حقبة جديدة، الشعب صاحب السيادة، لقد أكدوا مجددًا أنهم مخلصون للحرية" (Nelson, 1978:42)، ففي انتخابات (1872) استطاع (جرانت) مرشح الحزب الجمهوري الليبرالي التغلب على منافسه (جريلي) مرشح الحزب الليبرالي الراديكالي، وكانت المنافسة ضد العبودية جارية في الحملات الانتخابية إلى جانب مسألة إعادة الأعمار بُعيد الحرب الأهلية، لكن الأخير كان معاديًا تجاه الأول وغير مبال بهذه القضايا التي كانت تشغل الولايات المتحدة الأمريكية؛ خصوصًا أنها ما زالت تعيش في كنف انتهاء الحرب الأهلية.

تأتي انتخابات عام (1876) وتوضح عمق أزمة التمثيل في الانتخابات الرئاسية؛ إذ لم يحصل المرشحان (رذرفورد هايس) عن الحزب الجمهوري (166 صوتًا) أو (صموئيل تيلدن) عن الحزب الديمقراطي (184صوتًا) على الأغلبية اللازمة داخل المَجمع الانتخابي (Shofner, 1964:321)، وبقي (22) صوتًا عن أربع ولايات موضوع نزاع بين الطرفين، في ظل الصراع الحزبي داخل الكونغرس الذي فيه مجلس شيوخ، يسيطر عليه الجمهوريون، ومجلس نواب يسيطر عليه الحزب الديمقراطي، ليتم اقتراح تعيين لجنة تُقرر مصير تلك الأصوات، تتكون من سبعة أعضاء من الحزب الديمقراطي، وثمانية أعضاء من الحزب الجمهوري (Guenther, 1983:282).

قررت تلك اللجنة إعطاء تلك الأصوات لمرشح الحزب الجمهوري، وفق تنازلات ووعود حزبية لصالح الحزب الديمقراطي فيما بعد، لتكون هذه الانتخابات تفاهمات حزبية لتخطي أزمة سياسية فاقمت النظام السياسي* (Guenther, 1983:283)، أكثر من أنها تعبيرًا عن إرادة عامة ومرآة لها؛ في ظل عدم ارتكاز على الدستور أو القوانين الفيدرالية العاجزة تمامًا عن إيجاد تفسير حول هذا التعطل في ميكانيكية المَجمع الانتخابي (Nagle, 2004:1733).

كذلك فقد فشلت المؤسسات المشاركة في تقرير الانتخابات الرئاسية لعام)1876(في القيام بذلك بطريقة نالت قبول الشعب، وبقيت غمامة التزوير في فرز الأصوات وعدها من أكثر التُهم التي بقيت لصيقة تلك اللجنة، بالإضافة إلى التحيز الحزبي القائم على المصالح والطاغي على عمل تلك اللجنة؛ ليدعو الرئيس الأمريكي نفسه الذي اختارته تلك اللجنة إلى ترتيب مؤسسي أفضل لتقرير الانتخابات المتنازع عليها في المستقبل (Nagle, 2004:1763)،

---

* كانت الرموز السوداء "تشريعًا طبقيًا" تنكر العديد من الحقوق والحريات التي عادة ما تكون مفروغًا منها كجزء من الوضع الحر. تم وضع أحكام مرهقة خاصة، تنطبق على السود فقط. على سبيل المثال، في إحدى مدن لويزيانا، مُنع السود من امتلاك أو استئجار العقارات. كما مُنع السود من الإقامة هناك في ظل ظروف أخرى ما لم يكونوا "في الخدمة العادية لشخص أبيض. للمزيد انظر:

Zuckert, M. P. (1992). Completing the Constitution: The Fourteenth Amendment and Constitutional Rights. Oxford University Press, 22(Rights in America's Constitutional Traditions.pp.77.

* هنا وفي هذا السياق يجب التنويه إلى أن هذا التعديل لا يُعطي حق الاقتراع للأشخاص؛ بل يمنع الولايات من إنكار حق الاقتراع بسبب العرق أو اللون.

* "أقنعت التنازلات والوعود الجمهورية الديمقراطيين الجنوبيين بقبول قرار اللجنة بشأن هايز، وفي التسوية، وعد الجمهوريون بسحب القوات الفيدرالية من الجنوب، وترك حكومات الولايات في سيطرة المحافظين، وتعيين ديمقراطي جنوبي في حكومة هايز. تضمنت الشروط الأخرى لهذه الاتفاقية النفقات الفيدرالية لبناء خط سكة حديد عبر الجنوب والجنوب لدعم الديمقراطيين لرئيس جمهوري في مجلس النواب".

ليسن الكونغرس الأمريكي قانون عام 1877 الذي يقضي بـ"منح الولايات السلطة الحصرية لحل كل النزاعات المتعلقة باختيار أعضاء المَجمع الانتخابي وطريقة تصويتهم حسب قانون كل ولاية، مع إلزام الكونجرس بقبول كل نتائج المَجمع الانتخابي المصادق عليها من قبل الولايات، باستثناء الحالات التي تكون فيها أصوات أعضاء المَجمع الانتخابي مخالفة للقانون" (الغامدي، 2021، ص 78).

استطاع الدستور الأمريكي مرارًا أن يتكيف وينجو من الصراعات التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية من عصر إلى عصر نتيجة الانتخابات الرئاسية، لكن في واقع الأمر خلال معظم التاريخ الدستوري، لم تكن عمليات التعديل تلك وسيلة مهمة لتصب في صالح الإرادة العامة؛ إذ يتغير الدستور في الممارسة العملية غالبًا بعدة طرق (على نحو رسمي عبر المادة الخامسة من الدستور/ قرارات المحاكم، التشريعات المهمة/ التراكم التدريجي للسلطة السياسية)، ولكن ليس لأن الأغلبية العظمى تتخذ قرارًا منفصلًا وواعيًا لتعديل نص ما داخل الدستور (Strauss, 2001:1458-1459).

خذ مثلًا التعديل الدستوري رقم (24)، إذ يحظر هذا التعديل الولايات من حرمان المواطنين حق التصويت نتيجة عدم دفعهم للضرائب (U.S constitution, 1787,amendment XXIV:S 1) (الاقتراع والعقارات)، فالدستور كان قد أعطى للولايات حق صوغ قوانين تنظيم التسجيل والتصويت الانتخابي (تشريعي ورئاسي)* (Highton, 2004:511) ليجبرها من خلال هذا الإجراء الدستوري على تعديل تلك القوانين المعمول بها داخل الولايات، وكان هذا الإجراء الدستوري تماشيًا مع موجة الحقوق المدنية -خصوصًا التوسع في حق التصويت- التي بدأت تعرف لها طريقًا في مختلف الأنظمة السياسية في العالم (Pedriana & Stryker, 2017:105)، وليس نتيجة مطالب شعبية داخلية.

كانت نتائج هذا التعديل جلَية على الانتخابات الرئاسية لعام (1968)؛ إذ شكلت هذه الانتخابات ارتفاع منسوب المشاركة فيها، وشهدت تقاربًا في نسب التصويت الشعبي (المباشر)، فرغم حصول (ريتشارد نيكسون) في تصويت المَجمع الانتخابي على (301) صوتًا مقابل المرشح (هيربرت هومفري) بـ (191) صوتًا؛ إلا أن الفارق في التصويت الشعبي كانت نسبته (0.6%) بينهما (العبود، 2017، ص 208)؛ وهو ما عزز الفجوة بين الميكانيزمية الانتخابية داخل الدستور، وبين ما تريده وتطمح إليه الإرادة العامة.

تبقى الانتخابات الرئاسية تلعب دورًا حيويًا في تكييف الدستور، على نحو يتماشى مع فلسفة الانتخابات عبر الهيئة غير المباشرة، دونما تخلٍ عن هذه الطريقة لصالح الانتخاب المباشر. فهل كان للإرادة العامة دور أو تأثير في تغيير النتائج، أو إجراء تعديل دستوري لصالحها؟ وهل أثر ذلك على خُطى السير نحو تمثيلية أخرى غير سبيل المَجمع الانتخابي؟ وإذا ما وضعنا الدستور على ميزان الديمقراطية؛ فأين تميل الكفة؟ هل هي لصالح إرادة المواطنين أم للمَجمع الانتخابي نفسه؟

- **ثانيًا: ميزان التفضيل الديمقراطي**

أصبح المَجمع الانتخابي الأمريكي -حاليًا- يتكون من 538 صوتًا. يكون عدد أعضاء المَجمع الانتخابي مماثلين لعدد أعضائهم في مجلس النواب (435) ومجلس الشيوخ (100) بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء من ولاية كولومبيا التي منحها التعديل الثالث والعشرون للدستور هذا العدد. وبحسب هذا التقسيم وفقا للدستور الأمريكي، فإن كل ولاية تحصل على مقعدين مماثلين لمقاعد مجلس الشيوخ الذي يضم مئة مقعد، بالإضافة إلى مقاعد مماثلة لها في مجلس النواب الأمريكي الذي يضم 435 مقعدًا، وتقسم مقاعد مجلس النواب الأمريكي حسب الإحصائية الأمريكية لتعداد السكان في كل ولاية، الذي يجري كل عشر سنوات (U.S constitution, 1787,Article 2:S 1).

من الناحية العملية، لا يتم اختيار الرئيس في الانتخابات الشعبية في شهر نوفمبر، بل يتم اختياره في اجتماعات الولاية المختلفة للمَجمع الانتخابي في شهر ديسمبر، ويتم التصديق على هذه النتيجة عند فرز الأصوات في الكونجرس في شهر يناير (Whittington, 2017:909)، ولكي يفوز أحد المرشحين في السباق الرئاسي يجب أن يحصل على أكثرية الأصوات، وهي 270 صوتًا من أصل 538 صوتًا. ولكن لماذا يختار المَجمع الانتخابي أحيانًا رئيسًا للولايات المتحدة يأتي في المرتبة الثانية أو حتى الثالثة في نتائج التصويت الشعبي؟

تشير الإحصائيات* إلى أن المَجمع الانتخابي اختار رئيسًا لم يفز بالتصويت الشعبي في العديد من الحالات، فمثلًا، فاز في انتخابات عام (1824) المرشح (جوهان آدمز) بالرغم من حصوله على نسبة 30.9% من التصويت الشعبي خلف (اندرو جاكسون) بنسبة 41.3%، أما في انتخابات عام (1876) فاز (ريثفور هايس) الذي حصل على 47.9% مقابل 51% من الأصوات إلى (صموئيل تيلدن)، أما انتخابات عام (1888) فقد فاز المرشح (بنجامين هاريسون) على 47.8% من الأصوات الشعبية المباشرة متغلبًا على المترشح (غروفر كليفلاند) الذي حصل على 48.6%.

إلى جانب هذه الانتخابات السابقة، فإن انتخابات عام (2000) وعام (2016) شكلتا حالتين لعمق الأزمة بين ميكانيزم العملية الانتخابية في الدستور، وواقع تعبير المُجتمع الأمريكي عن هذه الانتخابات في التصويت الشعبي المباشر، إذ كانت انتخابات (2000) حدثًا تاريخيًا، ليس فقط لخسارة

* وسعت فيما بعد المحكمة العليا الأمريكية هذا الحظر ليشمل في عام 1966 جميع الانتخابات المحلية داخل الولايات.

* يمكن الاطلاع على هذه النسب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية في تلك الأعوام أو غيرها من خلال الموقع الرسمي للجنة الانتخابية الفيدرالية (Federal Election Commission) على الرابط التالي: https://www.fec.gov/data/elections/presidential/، أو من خلال الموقع الرسمي لمكتب إحصاءات الولايات المتحدة (Statista) على الرابط التالي: https://www.statista.com/topics/4676/us-presidential-elections/.

(جورج بوش) بالتصويت الشعبي وفوزه بأصوات المَجمع الانتخابي؛ وليس في تأرجح ولاية (فلوريدا)، إذ ظلت هذه الولاية هي من سترجح كفة أحد المتسابقين على الرئاسة، كما لو كان ناخبو فلوريدا يقررون مصير شعب كامل؛ بل كان الحدث التاريخي في العودة لنموذج انتخابات عام (1888) التي كانت الأخيرة في خسارة مرشح بالتصويت الشعبي وفوزه بالرئاسة بأصوات المَجمع الانتخابي (Erikson, 2001:33).

في تلك الانتخابات كانت استطلاعات الرأي حتى نهاية أكتوبر، تُشير إلى تقدم بوش في التصويت الشعبي الوطني بنحو أربع نقاط، وكانت نتيجة الهيئة الانتخابية المتوقعة أقرب بكثير، وهو ما توقعته جمعية العلوم السياسية الأمريكية في أوائل سبتمبر 2000، إذ قامت لجنة من تسعة خبراء بعمل توقعاتهم، وتنبؤوا بتوقع فوز (آل جور) على نحو حاسم إن لم يكن بأغلبية ساحقة؛ لكن على الرغم من أن التوقعات تنبأت بالفائز بالتصويت الشعبي على نحو صحيح، لكن فاتها من سيدخل البيت الأبيض (Erikson, 2001:35).

تعليقًا على تلك النتيجة يذهب (روبرت س. إريكسون) إلى أن كون الفائز في التصويت الانتخابي هو الخاسر في التصويت الشعبي، فهو عيب أو خلل في الهيئة الانتخابية كمؤسسة، ومع ذلك، فإن السبب ليس أن نظام الهيئة الانتخابية كان متحيزًا لصالح بوش أو منحازًا منهجيا لصالح الجمهوريين عمومًا، ولكن يكمن الخلل داخل المَجمع الانتخابي بأنه كلما اقترب التصويت الشعبي من الانتهاء بتعادل، زادت عشوائية نتيجة الكلية الانتخابية (Erikson, 2001:45).

فهل هذا فعلًا ما حدث في الانتخابات الرئاسية التي تلتها؟ شهدت انتخابات عام (2004) تقاربًا نسبيًا في نتائج التصويت الشعبي بين المرشح الفائز (جورج بوش) بنسبة (50.7%) مقابل (48.3%) للمرشح (جون كيري)، وسجلت فيها الانتخابات أعلى نسبة مشاركة بنسبة 60% بما يقارب 122 مليون ناخب مؤهل للتصويت (Panagopoulos&Bergan, 2006:155-156) مقارنة بالانتخابات السابقة، هذا التقارب في التصويت الشعبي رافقه تقاربٌ في أصوات المَجمع الانتخابي، (286) صوتًا للأول، و(251) صوتًا للثاني.

بعد غياب دورتين رئاسيتين؛ عاد الحزب الديمقراطي عبر مرشحه (باراك أوباما) للفوز في سباق الانتخابات بفارق مريح في نسبة التصويت الشعبي سواء في عام (2008) التي حصل فيها على 52.9% مقابل 45.7% للمرشح (جون كين)، أو في عام (2012) التي حصل فيها على 51.1% مقابل 47.2 للمرشح (ميت رومني)، أما عن المَجمع الانتخابي ففي عام (2008) حصل الأول على (365) صوتًا مقابل (173)، وفي عام (2012) حصل على (332) صوتًا مقابل (206) للمرشح المنافس.

أُعيد الجدل الذي رافق الانتخابات الرئاسية لعام (2000) إلى الساحة مع انتخابات عام (2016)، إذ استطاع الحزب الجمهوري العودة إلى البيت الأبيض عبر مرشحه (دونالد ترامب) رغم خسارته التصويت الشعبي بنسبة 46.1% مقابل 48.2% للمرشح عن الحزب الديمقراطي (هيلاري كلينتون). أفصحت هذه الانتخابات عن أن هنالك أسبابًا لتكرار تجربة عام (2000) فهي حدثت بعد عملية رجوح كفة المَجمع على التصويت الشعبي منذ أكثر من قرن كامل.

منذ أكثر من قرن انتخابي أمريكي، تميزت الانتخابات الرئاسية باستمرارية رجحان كفة المَجمع الانتخابي، حيث تشير الخرائط على مستوى النتائج إلى رجحان هذه الكفة على التصويت المباشر؛ لمستوى الحزبية الواضح في سلوك التصويت منذ انتخابات عام (1800) التي عكست قبضة الأحزاب القوية على السلوك الانتخابي داخل المَجمع الانتخابي، وحتى على مستوى الولايات ككل؛ فإنها اتصفت أيضًا بالاستمرارية على مستوى النتائج (AZARI&HETHERINGTON, 2016:95)، وغالبًا ما يُشار إلى أن المَجمع الانتخابي هو جزء رئيس من معضلة الديمقراطية داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

يعود الجدل إلى أول انتخابات رئاسية متنازع عليها في عام (1796) عندما تغلب (جون آدامز) على (توماس جيفرسون) بثلاثة أصوات انتخابية، ومنذ ذلك الحين وعملية تقديم مقترحات تعديل المَجمع الانتخابي قائمة؛ فمنذ عام (1977) وحتى عام (1889) قُدم إلى الكونغرس (160) مقترحًا لتعديل هذا النظام الانتخابي، ومن عام (1889) حتى عام (1946)، قُدم (109) مقترحًا تعديليًا، وفقط منذ عام (1947) إلى عام (1968) قفز عدد المقترحات إلى (265) تعديلًا مُقدمًا إلى الكونغرس (Schwarz, 2001).

هنا يتضح عمق الأزمة بين نتائج التصويت الشعبي والمَجمع الانتخابي؛ فعقب نتائج عام (2016) نزل المتظاهرون إلى الشوارع وهم يهتفون "ليس رئيسي" -الرئيس ترامب- وأعلنت السناتور الديمقراطي (باربرا بوكسر) من كاليفورنيا أنها ستقترح تعديلًا دستوريًا للتخلي عن الهيئة الانتخابية، بوصفها "نظامًا عفا عليه الزمن وغير ديمقراطي، ولا يعكس مجتمعنا الحديث، فشرعية الفائز في أصوات المَجمع الانتخابي تتعرض للتقويض كلما فشل في الحصول على أغلبية الأصوات الشعبية، وعدم التطابق هذا بين التصويتين هو مجرد "فشل انتخابي أو انتخاب غير محترف " (Whittington, 2017:912).

بالمُجمل أسفر المَجمع الانتخابي عن فوز الخاسر في التصويت الشعبي الوطني بالرئاسة خمس مرات، بما في ذلك مرتان في العقدين الماضيين، على مدار أكثر من قرنين من الزمان، وأصبح هذا أحد أكثر المواضيع شعبية بالنسبة لمقترحات التعديل الدستوري؛ ولكن نظرًا إلى الصعوبة التي ينطوي عليها تعديل دستور الولايات المتحدة، أصبح الدستور مستسلمًا للوضع الراهن (Codrington III, 2020:43).

- **ليس أخيرًا: عودة في قراءة الماضي لاستنطاق نتائج انتخابية قادمة**

ما هي الأسباب التي أعادت هذا الأمر إلى الساحة (مرشح شعبي خاسر وفائز في المَجمع الانتخابي)؟ وهل من الممكن أن تعود في انتخابات قادمة؟ خصوصًا بعد ما حدث من صخب خلال نتائج انتخابات عام 2020؟

تغير الناخبون الأمريكيون على نحو كبير خلال العقود الأربعة الماضية. نتيجة لهذه التغييرات، دخل المواطن الأمريكي في حقبة جديدة ومختلفة جوهريًا عن المنافسة في الانتخابات الرئاسية السابقة، وتتميز هذه الحقبة الجديدة بأربع ميزات رئيسة، وهي التوازن الوثيق في الدعم بين الحزبين الرئيسين (الجمهوري والديمقراطي)، ووجود ناخبين متحيزين على نحو قوي، ودرجة عالية من الاستقرار في تفضيلات الناخبين وفي نتائج الانتخابات على المستويين الوطني والولائي، وأخيرًا، زيادة ميزة أعضاء الحزب (الديمقراطي) في كل من التصويت الشعبي والمَجمع الانتخابي (Abramowitz, 2014:289).

على سبيل المثال، وعلى غرار التعديلات السابقة التي أعطت (الأفارقة الأمريكان) حق التصويت، وأثروا في مجمل الانتخابات الرئاسية بعد هذه التعديلات؛ فإن استمرار حصة الناخبين (غير البيض) -خاصة الحصة اللاتينية من الناخبين والآسيويين بدرجة أقل- في النمو، ستظهر الولايات التي بها عدد كبير من سكان هاتين الفئتين في التأثير والتأثر بنتائج الانتخابات الرئاسية المُقبلة، كما كانت العامل الحاسم في فوز (بايدن) في انتخابات 2020 (الشوربجي، 2021، ص 96).

إن انتخابات عام (2020) الرئاسية "كشفت عن أن المسألة العرقية والإثنية صارت اليوم، أكثر من أي وقت مضى، في جوهر طبيعة الائتلاف القلق لكلا الحزبين، كما لا يمكن فهم الاستقطاب ولا العنف السياسي من دونها. وقد حملت تلك الانتخابات نفسها من المؤشرات ما يدل على انصراف نسبة معتبرة من نخبة الحزب الجمهوري عنه، بما في ذلك قطاعًا مهمًا من صقور السياسة الخارجية" (الشوربجي، 2021، ص 87).

في حال ظهور عوامل قصيرة المدى تؤثر على الحزب الجمهوري إيجابًا (مثل تكثيف حملة استقطاب غير الناخبين من غير البيض، أو ظهور مؤثرات مثل فضائح وثائق (ويكليكس) كما ظهرت في الانتخابات السابقة، أو مؤثرات أخرى)، فإن المرشحين الجمهوريين سيكونون في وضع غير مؤاتٍ على نحو متزايد في الانتخابات الرئاسية المستقبلية، وهذا يعني أنهم لن يكونوا قادرين على الفوز في هذه الانتخابات، بخاصة أن الحزب الجمهوري أصبح منقسمًا على ذاته بين تقليدي الحزب وبين أنصار (ترامب).

أصبحت الولايات نفسها منقسمة الآن على نحو وثيق، بجانب الانقسام الحالي في داخل الحزب نفسه، فالنقطة -المتوقعة- هنا هي أن الانقسامات متقاربة بما فيه الكفاية، بحيث أنه اعتبارًا من منتصف عام (2023) تمهيدًا للانتخابات الرئاسية، فالدرس المستفاد من هذه الفترة هو أنه عندما يصبح الصراع السياسي بين الأطراف مستقطبًا، تميل قضايا الاستقطاب نفسها إلى الانقسام داخل الأحزاب أيضًا.

على سبيل المثال، أجريت دراسة مسحية عام (2004) من طرف مجموعة من الباحثين حول الانتخابات الرئاسية عام 2000، وأظهرت الدراسة أن هنالك انقسامًا حادًا بين آراء الديمقراطيين الذين يرون بأنها خلقت أزمة دستورية أو مشكلة رئيسة، وبين آراء الحزب الجمهوري في هذا الأمر، وأيضًا انقسامًا بين آراء المواطنين وبين أعضاء المَجمع الانتخابي. (انظر جدول 1)

الجدول 1: ما هي الوضعية التي خلقتها انتخابات عام 2000؟

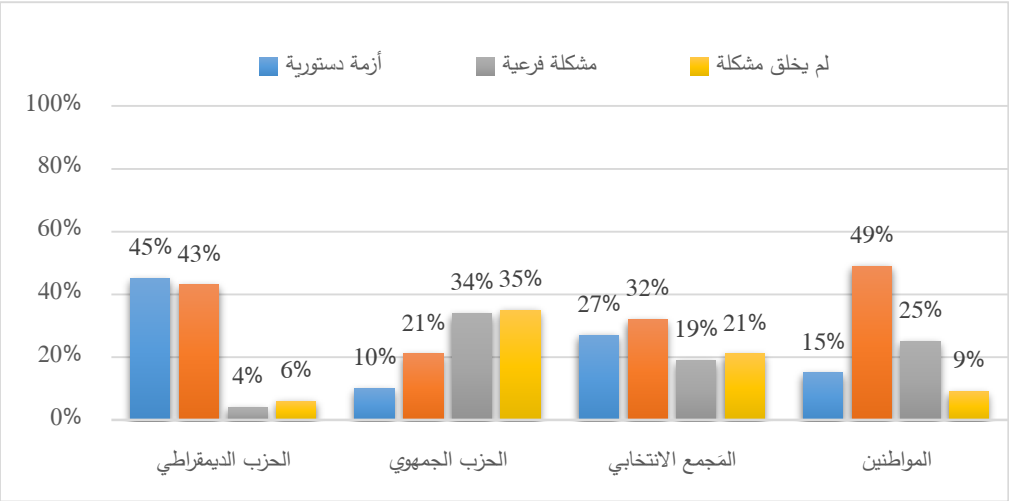

المصدر: إعداد الباحث من (Alexander, Brown, & Kaseman, 2004:835-836)

كما أن (الناخبين الكبار) يظهرون دعمًا كبيرًا للمَجمع الانتخابي، مُعلقين بأنهم يفهمون التسويات التي قام بها الآباء المؤسسون ويعتقدون أن الطابع الفيدرالي للمَجمع الانتخابي كان مهمًا وضروريًا، في حين يظهر المواطنون عكس ذلك، ويعارض الجمهوريون بأغلبية ساحقة الانتقال إلى تصويت شعبي مباشر، فإن الديموقراطيين منقسمون بين الدعم والرفض. (انظر الجدول 2)

الجدول 2: هل تؤيد تعديلا دستوريا يتيح للمرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات الفوز في الانتخابات الرئاسية؟

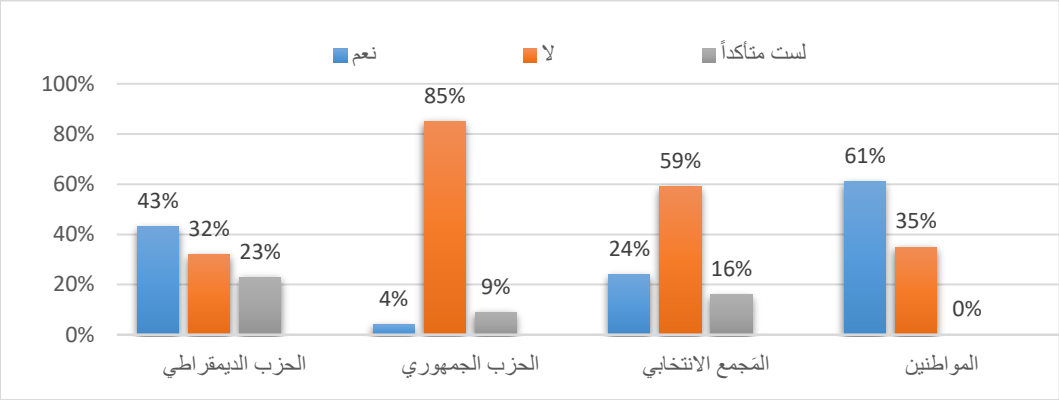

المصدر: إعداد الباحث من (Alexander, Brown, & Kaseman, 2004:836)

لقد حفَّزت المشاعر المتوترة حول نتائج انتخابات عام (2016) تحديا غير مسبوق للفهم التقليدي لكيفية عمل المَجمع الانتخابي، لو نجح هذا التحدي، فإن النتائج ستكون بعيدة المدى وقد تكون خطيرة على النظام السياسي إجمالا، خصوصًا أن "الجمهور الأمريكي يفضل تفكيك نظام المَجمع الانتخابي والذهاب إلى تصويت شعبي مباشر للرئاسة" (Gringer, 2008:229) على الرغم من عدم نجاحه في ذلك إلى الآن.

توقع الباحثان (هارتنيت وهافر) عقب دارستهما التي أجرياها في الفترة (24-25) أكتوبر من عام 2020، بأنه " بما أن 40٪ من ناخبي)ترامب(في دراستنا صرحوا بأن ترامب يجب أن يقاوم نتيجة الانتخابات حتى في حالة فوز)بايدن(بفارق كبير في الأصوات الشعبية، فإن سابقة تحوّل سلمي للسلطة في الانتخابات الأمريكية تمهد للزلزال حتى قبل الانتخابات"* (Hartnett & Haver, 2022:666)؛ وهو ما حدث فعلًا؛ ففي أعقاب الانتخابات الرئاسية لعام 2020، عندما تأكد ترامب أنه خاسر؛ رفض الاعتراف بالهزيمة، مع رفضه مرة أخرى الالتزام بقبول نتائج الانتخابات سواء في التصويت الشعبي أو المَجمع الانتخابي.

أدى عدم الاعتراف بالنتيجة من قبل (ترامب) إلى تضاؤل العرف الديمقراطي الأمريكي، ويعكس هذا أيضًا تآكل المعايير الديمقراطية، بالإضافة إلى المساس بسلمية نقل السلطة السياسية -حتى قبل الانتخابات- وهو ما يعزز من مُعضلة الديمقراطية، ويزيد من محنة الانتخابات الرئاسية القادمة، بخاصة مع تزايد الأنباء حول ترشح (ترامب) مرة أخرى لانتخابات عام 2024(BBC NEWS, 2022) رغم تحذير اللجنة النيابية التي حققت في (اقتحام الكابيتول) بأنه لا ينبغي السماح للرئيس السابق دونالد ترامب بالترشّح للانتخابات القادمة (العربي، 2022).

إلى جانب ذلك، فإن الانتماء الحزبي الشديد والانتماء السلبي للأحزاب سيدفع الناخبين إلى تجاهل العملية الانتخابية الديمقراطية على نحو كامل لدعم المرشح المفضل في سعيه للحصول على المنصب بأي وسيلة ممكنة، وعليه تواجه الديمقراطية الأمريكية في النهاية مُفترقًا حَرجًا -إن لم يكن خطرًا- حيث تعمل النخبة على تقويض العملية الانتخابية والتشكيك بها، ويشجعهم على ذلك اشتداد الأصوات التي لا تؤمن باتباع طريقة المَجمع الانتخابي؛ كل ذلك بمجموعه -قد- يؤدي إلى مفترق خطير للموروث الديمقراطي الأمريكي مستقبلًا.

تواجه الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2024 تحديات صعبة بالنسبة لمتنبئي الانتخابات. بعض هذه التحديات ناتجة عن الاتجاهات طويلة الأمد، كتصاعد التطرف في الولايات المتحدة الأمريكية واقترانها على نحو كبير في العملية الانتخابية الرئاسية التي تجري كل أربع سنوات، أو الانقسام بين الأصوات الشعبية ونتائج الأصوات في المَجمع الانتخابي، الذي حظي بالكثير من الدراسات بعد نتائج عام (2000) وعام (2016).

* صرح (ترامب) في المناظرة التلفزيونية الثالثة: "سألتزم بالنتائج النهائية (للانتخابات الرئاسية 2016) إذا فزت".

6. الخاتمة

المَجمع الانتخابي هو نتاج للمؤتمر الدستوري في عام 1787، تم إنشاؤه عندما كانت الولايات مختلفة تمامًا عما هي عليه اليوم، من حيث التكوين؛ إذ كانت تتكون من ثلاث عشرة ولاية فقط، واليوم تشكل خمسون ولاية هذا الاتحاد، بالإضافة إلى أن معظم الأمريكيين في ذلك الوقت لم يكن لديهم حق التصويت؛ إذ تم توسيع هذا الحق من خلال تعديلات دستورية للأمريكيين ابتداءً من الأفارقة، وحتى الجندر (النساء)، أو حتى على صعيد الفئة العُمرية الذين تتراوح أعمارهم بين (18-21) عامًا.

تصور المؤسسون نظامًا انتخابيًا يهدف إلى تقليل آثار حكم الأغلبية، فقد كانوا يتعاملون مع ظروف مختلفة كثيرًا عما هي عليه اليوم. من الواضح أن عالمهم كان عالمًا خاليًا من وسائل الاتصال في الألفية الجديدة، لكن بعد مرور قرنين على هذا النظام؛ يهدف العديد من المشاركين في مناقشته، ومحاولة فهم النظام الانتخابي الأفضل الذي يوفر التمثيل الحقيقي للأقليات، بخاصة مع عصر التطور الحالي الذي يوفر للمواطنين التعليم وسهولة وسرعة الوصول إلى المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات صائبة.

لقد أدى انتخاب ترامب إلى العودة أو حتى ظهور العديد من العرائض والمبادرات لتعديل الدستور من أجل استبدال المَجمع الانتخابي بالتصويت الشعبي، فقواعد المَجمع الانتخابي ليست (محفورة على حجر)، وعلى الرغم من أن التعديلات الدستورية نادرة، إلا أنها تحدث في بعض الأحيان، فعلى مدى تاريخ الولايات المتحدة، تم تقديم ما لا يقل عن 700 تعديل مقترح لتعديل أو إلغاء المَجمع الانتخابي - وهو أكثر المواضيع التي تخضع لإصلاح دستوري (de Mouzon&Laurent&Le Breton& Lepelley, 2019:53).

ازدادت المطالبات بإصلاح نموذج النظام الانتخابي (المَجمع الانتخابي)، حتى إن الأصوات قد وصلت إلغائه تمامًا، واستبداله بالتصويت الشعبي المباشر، فظهرت العديد من المبادرات التي تؤيد هذا الرأي، من بينها (NPVC/ NATIONAL POPULAR VOTE INTERSTATE COMPACT) التي وقعت عليها (15) ولاية إلى الآن، فهل تنجح هذه الاتفاقية وتدخل حيز التنفيذ عبر تأطيرها قانونيًا داخل الدستور الأمريكي؟ أم هل سيصل إلى الكونغرس الأمريكي ويتم إغلاق هذا الملف، كما أغلقَ ملف (Bayh-Celler) عام 1971؟

المصادروالمراجع

الكتب:

العبود، ن. (2017). *الانتخاب الرئاسية الأمريكية: الأبعاد التاريخية والسياسية والدستورية*. (ط1). لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية.

عواد، ع. (2010). *دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة*. (ط1). لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

ميزل، س. (2014). *الانتخاب والأحزاب السياسية الأمريكية*. (ط1). مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

مقالات:

أمين، س. (2010). نقد الديمقراطية الأمريكية. *مجلة المستقبل العربي*، (9)، 7-13.

الشوربجي، م. (2021). انتخابات الرئاسة الأمريكية 2020 وما بعدها. *مجلة المستقبل العربي*، 44(511)، 87-107.

الغامدي، ع. (2021). بناءات القوة في النظام السياسي الأمريكي: المجمع الانتخابي نموذجًا، *مجلة الدراسات الدولية - معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية*، (30)، 67-100.

مو اقع الكترونية:

العربي. (2022). *لجنة التحقيق في هجوم الكابيتول توصي بمنع ترامب من الترشح لمناصب عامة*، من موقع: https://www.alaraby.co.uk/politics.

References

(a) INTERNATIONAL DOCUMENTS AND DECISIONS

Supreme Court of The United States, Chiafalo v. Washington, Certiorari to the supreme of Washington, Chiafalo v. Washington, No. 19–465. Argued May 13, 2020—Decided July 6, 2020.

The constitution of the United States, National Constitution Center.

(b) JOURNALS

Abramowitz, A. (2014). Long-Term Trends and Short-Term Forecasts: The Transformation of US Presidential Elections in an Age of Polarization, *Political Science and Politics*, 47, 289-292.

Alexander, R. & Brown, D. & Kaseman, J. (2004). Pinning a Face on the Electoral College: A Survey of the Class of 2000, *PS:*

Political Science & Politics, 37, 833-838.

Azari, J. & Hetherington, M. (2016). back to the Future? What the Politics of the Late Nineteenth Century Can Tell Us about the 2016 Election, *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, 667, 92-109.

B. Freeman J. (1999). The Election of 1800: A Study in the Logic of Political Change, *The Yale Law Journal*, 108, 1959-1994.

C. Coleman, W. (1910). The Fifteenth Amendment, *Columbia Law Review*, 10, 416-450.

Copeland Nagle, J. (2004). How Not to Count Votes, *Columbia Law Review*, 104, 1732-1764.

David A. (2001). Strauss, The Irrelevance of Constitutional Amendments, *Harvard Law Review*, 114, 1457-1505.

de Mouzon, O. & Laurent, T. & Le Breton M. & Lepelley, D. (2019). Exploring the effects of national and regional popular vote Interstate compact on a toy symmetric version of the Electoral College, *Public Choice*, 179, 51-95.

Dewitt, D. & Schwartz, T. (2016). A Calamitous Compact, *Political Science and Politics*, 49, 791-769.

F. Thompson, D. (2010). The Primary Purpose of Presidential Primaries. *Political Science Quarterly*, 125, 205-232.

Geer, J. (1986). Rules Governing Presidential Primaries, *The Journal of Politics*, 48, 1006-1025.

Goldstein, L. F. (2009). Our Undemocratic Constitution—How Bad Really Is It?, *The Good Society*, 18, 41-45.

Gringer, D. (2008). Why the National Popular Vote Plan Is the Wrong Way to Abolish the Electoral College, *Columbia Law Review*, 108, 182-230.

Guenther, K. (1983). Potter Committee Investigation of the Disputed Election of 1876, *The Florida Historical Quarterly*, 61, 281-295.

H. Shofner, J. (1964). Fraud and Intimidation in the Florida Election of 1876, *The Florida Historical Quarterly*, 42, 321-330.

Hartnett, B. & Haver A. (2022). Unconditional Support for Trump's Resistance Prior to Election Day, *PS: Political Science & Politics*, 55, 661-667.

Harvard. (2001). The Harvard Law Review Association, Rethinking the Electoral College Debate: The Framers, Federalism, and One Person, One Vote, *Harvard Law Review*, 114, 2526-2549.

Highton, B. (2004). Voter Registration and Turnout in the United States, *Perspectives on Politics*, 2, 507-515.

Longley, L. (1974). The Electoral College, *University of California Press, Current History*, 67, 64-86.

M. Clayton, D. (2007). The Electoral College: An Idea Whose Time Has Come and Gone, *The Black Scholar*, 37, 28-41.

Nelson, L. (1978). Black Leaders and the Presidential Election of 1864, *the Journal of Negro History*, 63, 42-58.

P. Zuckert, M. (1992). Completing the Constitution: The Fourteenth Amendment and Constitutional Rights, *Rights in America's Constitutional Traditions*, 22, 69-91.

Panagopoulos, C. & B, Daniel. (2006). Contributions and Contributors in the 2004 Presidential Election Cycle, *Presidential Studies Quarterly*, 36, 155-171.

Pedriana, N. & Stryker, R. (2017). From Legal Doctrine to Social Transformation? Comparing U.S. Voting Rights, Equal Employment Opportunity, and Fair Housing Legislation, *American Journal of Sociology*, 123, 86-135.

R. Gerber, E., & B. Morton, R. (1988). Primary Election Systems and Representation. *Journal of Law, Economics, & Organization*, 14, 304-324.

R. Miller, N., & C. Edwards, G. (2012). Why the Electoral College is good for political science (and public choice). *Public Choice*, 150, 1-25.

R. Schmidt, P. (2002). The Electoral College and Conflict in American History and Politics, *Sociological Practice*, 4, 195-208.

Robert, G. Dixon, Jr. (1950). Electoral College Procedure, *The Western Political Quarterly*, 3, 214-224.

S. Erikson, R. (2001). The 2000 Presidential Election in Historical Perspective, *Political Science Quarterly*, 116, 29-52.

Testi, A. (2001). The Tribulations of an Old Democracy, *The Journal of American History*, 88, 415-423.

Codrington III, W. (2020). So Goes the Nation: The Constitution, the Compact, and What the American West Can Tell Us About How We'll Choose the President in 2020 and Beyond, *Columbia Law Review*, 120, 43-66.

Whittington, K. (2017). Originalism, Constitutional Construction, and the Problem of Faithless Electors, *Arizona Law Review*, 59, 903-945.

Website:

BBC NEWS. (2022). *Donald Trump says he'll run for president again in 2024*, Retrieved from: https://www.bbc.com/news/world-us-canada-63463738.

Frederic D. Schwarz. (2001). *The Electoral College: How It Got That Way and Why We're Stuck With It*, Volume 52, Issue 1, Retrieved from: https://www.americanheritage.com/electoral-college-how-it-got-way-and-why-were-stuck-it.

Kleinfeld, R. (2022). *Five Strategies to Support U.S. Democracy*, Carnegie Endowment for International Peace, Retrieved from: https://carnegieendowment.org/2022/09/15/five-strategies-to-support-u.s.-democracy-pub-87918

Liptak, A. (2020). *States May Curb 'Faithless Electors*,' Supreme Court Rules, the New York times, Retrieved from: https://www.nytimes.com/2020/07/06/us/politics/electoral-college-supreme-court.html?searchResultPosition=2.

Politico. (2020). *Could Trump really hold on? Why experts aren't worried*, Retrieved from: https://pro-politico-eu.ezpaarse.univ-paris1.fr/news/127407.